



التاريخ: 2019/06/26

## حملة في صحف عالمية من أجل وقف حملات الإعدام ضد نشطاء ومفكرين في المملكة العربية السعودية

منذ استلام الملك سلمان وولي عهده محمد مقاليد الحكم في السعودية تم إعدام 709 أشخاص  
بينهم سبعة أطفال

هناك 46 شخصا يواجهون خطر تنفيذ عقوبة الإعدام بعد استنفاذهم كافة طرق الطعن الشكلية

بين هؤلاء ثلاثة قصر هم علي النمر، داوود المرهون وعبد الله الزاهر

مفكرين وعلماء مثل سلمان العودة، عوض القرني وعلي العمري يواجهون خطر الإعدام

على المجتمع الدولي التحرك سريعا لإنقاذ أرواح الأبرياء من مقاصل الإعدام السعودية

دشنت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا حملة إعلامية في صحف عالمية مثل الواشنطن  
بوست، نيويورك تايمز، لوس أنجلوس تايمز، والغارديان دعت فيها لإلغاء حملات الإعدام في المملكة  
العربية السعودية وفتح تحقيق دولي في حالات الإعدام التي نفذت.

وبينت المنظمة أنه منذ استلام الملك سلمان وابنه مقاليد الحكم بتاريخ 2015/01/23 وحتى اليوم  
أُعدم في السعودية 709 شخصا من بينهم سبعة أطفال، وتستخدم السعودية عقوبة الإعدام على نطاق  
واسع لإرهاب المعارضين، فمنذ بداية هذا العام تم اعدام 110 أشخاص بينهم ثلاثة أطفال، وفي عام



2018 وبعد إعدامها 149 شخصا احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الثالثة عالميا من حيث الإعدامات والأولى عربيا.

وأضافت المنظمة أن أكبر موجة إعدام جماعي كانت بتاريخ 2016/01/02 عندما أعدمت السلطات السعودية 47 شخصا من بينهم أربع أطفال ادينوا على ارتكاب أفعال وهم تحت السن القانوني للمسؤولية الجنائية وهم علي الربيع، مصطفى أباكار، مشعل الفراج وأمين الغامدي، وبتاريخ 2019/04/23 نفذت السلطات السعودية عملية اعدام جماعي شملت 37 شخصا من بينهم ثلاثة قصر وهم عبد الكريم الحواج، مجتبي السويكات وسلمان قريش، وأفاد مصدر سعودي رسمي أن شخصين ممن تم إعدامهم جرى صلبهم لعدة ساعات.

وأكدت المنظمة أن خطر الإعدام يهدد حياة 46 شخصا على الأقل بعد استنفادهم كافة طرق الطعن القانونية الشكلية ومن بين هؤلاء ثلاثة أطفال ادينوا على أفعال ارتكبت وهم تحت سن المسؤولية الجنائية وهم علي النمر، داود المرهون وعبد الله الزاهر.

وعبرت المنظمة عن استهجانها الشديد فعلى الرغم من الإنتقادات الواسعة لأحكام الإعدام وتنفيذها إلا أن المدعي العام مستمر في طلب الإعدام لإطفال ومفكرين ونشطاء من هؤلاء المفكرين سلمان العودة، عوض القرني وعلي العمري والطفل مرتجى قريريص الذي يحاكم على أفعال ارتكبت وهو في سن 11 عاما.

وتؤكد المنظمة أن جميع الأشخاص الذين تم إعدامهم تعرضوا للإختفاء القسري، التعذيب، والتحرش الجنسي من أجل انتزاع الاعترافات منهم وحرموا من كافة حقوقهم القانونية وحوكموا أمام محاكم لا تتوافر فيها المعايير الدنيا للمحاكمة العادلة .



وتساءلت المنظمة إلى متى يبقى النظام السعودي طليق اليد يفعل ما يشاء بالمواطنين، وعلى عاتق من تقع مسؤولية إنقاذ أرواح المهددين بالإعدام، بالتأكيد صمت المجتمع الدول بمن فيهم حلفاء السعودية المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية شجع قادة السعودية على الإستمرار في النهج الدموي لسحق المعارضين.

ودعت المنظمة المجتمع الدولي وحلفاء المملكة العربية السعودية إلى توحيد الجهود من أجل إنقاذ أرواح المهددين بالإعدام فالوقت ينفذ، وما لم يكن هناك إجراءات صارمة وحاسمة تردع النظام السعودي فسيستمر إزهاق أرواح الأبرياء بتهم مفبركة لا تمت للواقع بأي صلة.

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا